الثورة
www.althawranews.net
| الخميس : 30 صفر 1435هـ > 2 يناير 2014م > العدد 17941
Thursday : 30 Safar 1435 - 2 January 2014 - Issue No. 17941

مؤتمر الحوار يستعرض الجزء الأول من تقرير فريق العدالة الانتقالية

44 مادة من الموجهات والمحددات الدستورية والقانونية والقرارات شملها التقرير

بدأ مؤتمر الحوار الوطني الشامل في جلسته العامة الثالثة أمس استعراض الجزء الأول من تقرير فريق العدالة الانتقالية.

وقد عرف التقرير الكشف عن الحقيقة بأنه جملة الوسائل والإجراءات والأبحاث المعتمدة لتحديد كل الانتهاكات وضبطها ومعرفة أسبابها وظروفها ومصدرها والملابسات المحيطة بها والنتائج المترتبة عليها ومعرفة مصير الضحايا والاعتراف والاعتذار وتحديد هوية مرتكبيها من أجهزة أو أطراف أو أفراد بحسب الآليات التي تقرها لجنة الحقيقة والإنصاف وبما يؤدي إلى إثارة نزعات الانتقام وبما يحفظ السلم الاجتماعي ويؤخذ بعين الاعتبار عند الكشف عن الحقيقة خصوصية وقع الانتهاكات على النساء والأطفال.

واعتبر التقرير حفظ الذاكرة بأنه حق للأجيال المتعاقبة وهو واجب على الدولة لاستخلاص العبر وتخليد ذكرى الضحايا، فيما عرف الانتهاكات بأنها كل اعتداء جسيم وممنهج على حق من حقوق الإنسان صادر عن أجهزة الدولة أو فرد أو مجموعة تتصرف باسمها أو تحت حمايتها ولو لم تكن لهم أي صفة أو صلاحية تخول لهم ذلك، ويشمل أيضا الانتهاكات من قبل المليشيات المسلحة والقوى النافذة والجماعات المسلحة، وتسعى الهيئة المنبثقة عن القانون لكشف الانتهاكات وإنصاف الضحايا.

كما اعتبر المساءلة بأنها مجموع الآليات والتدابير القانونية المنصوص عليها في قانون العدالة الانتقالية والتي تحول دون التنصل من المسؤولية لكافة أشكال انتهاكات حقوق الانسان وتختص بها الهيئة التي يحددها قانون العدالة الانتقالية، أما إصلاح المؤسسات فهو مراجعة التشريعات وإزالة الممارسات الخاطئة والالتزام بعدم تجاوز الصلاحيات الممنوحة قانونا لهذه المؤسسات والمسؤولين عنها تحت أي ذريعة وغربلة مؤسسات الدولة وأجهزتها ممن ثبت تورطهم أو مسؤوليتهم في جرائم الفساد والانتهاكات.

فيما أشار إلى أن المصالحة الوطنية هي عملية الوفاق السياسي والاجتماعي المبني على آليات العدالة الانتقالية الشاملة للانتقال من حالة الصراعات السياسية الى حالة السلم وتعزيز الديموقراطية, وتنشأ بموجبها علاقة بين كل الاطراف السياسية وافراد المجتمع اساسها العدالة وتعتمد على قيم التسامح لإزالة آثار الصراعات والانتهاكات.

وتناول الدكتور عبد الباري دغيش أهداف عمل الفريق، مبيناً أن الأهداف العامة تضمنت وضع محددات دستورية وقانونية ومحددات لرسم السياسات العامة بما يحقق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، وتحديد أسباب القضايا ذات البعد الوطني واقتراح حلول ومعالجات دستورية وقانونية وسياسية لها وضمانات قوية لاستدامة هذه المعالجات.

فيما شملت الاهداف التفصيلية التعرف على الصراعات السياسية السابقة ومسبباتها لمعرفة الحقيقة عن كافة أشكال الانتهاكات والتجاوزات التي حدثت أثناءها، والكشف عن حالات المخفيين قسراً بما يكفل إنصافهم وجبر ضررهم والدعوة إلى كشف الحقيقة وتخليد الذاكرة الوطنية، وكذا تحديد معالجات لانتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت منذ عام 2007م2011-م وضمان كشف الحقيقة، وبناء قاعدة معلومات حولها، إلى جانب الإسهام في وضع أسس إجراء المصالحة والوطنية وإغلاق كافة ملفات الصراع بما لا يصادر حقوق الضحايا أو يتعارض مع العدالة، وتحديد ضمانات بعدم تكرار ما حدث، و الإسهام في إصلاح المؤسسات الأمنية والعسكرية والقضائية والإعلامية بما يضمن استقلالية هذه المؤسسات لحماية حقوق الإنسان وحرياته، وكذا تحديد المعالجات لقضايا النزوح والنازحين والآثار المترتبة عنها على المستوى الوطني ووضع خطط جاهزة وفعالة لمواجهة أي ظاهرة للنزوح مستقبلاً.

كما شملت الأهداف التفصيلية استرداد الأموال والأراضي المنهوبة الخاصة والعامة في الداخل والخارج بسبب سوء استخدام السلطة، ومراجعة سياسة الحكومة في مجال مكافحة الإرهاب والكشف عن الانتهاكات التي حدثت ووضع محددات لوضع استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب، وتفعيل التنسيق والتعاون والتبادل خلال التنفيذ بين مجموعات العمل المصغرة وبينها وبين الفرق الأخرى ذات الاهتمام المشترك.

واستعرضت الجلسة 44 مادة من الموجهات والمحددات الدستورية والقانونية والقرارات التي شملها التقرير.

حيث تضمنت المواد الخاصة بقضايا ذات بعد وطني في ما يتعلق بمكافحة الإرهاب كمحددات دستورية وقانونية، حماية الحياة ومقوماتها, وإعلاء قيم التسامح الديني والمذهبي، وترسيخ ثقافة العيش المشترك، وحماية حقوق الإنسان وحرياته العامة والخاصة، وتعزيز قيم الديمقراطية والحرية والتعددية السياسية والحزبية والقبول بالآخر، ونبذ الغلو والتطرف ورفض ثقافة وسلوك العنف، ومواجهة الممارسات الإرهابية وفقا للقوانين الوطنية ونصوص القانون الدولي، وصيانة مصالح الوطن والمجتمع اليمني ومقدراتهما وتوفير شروط التنمية الشاملة والمستدامة وتهيئة البيئة الملائمة للاستثمار في مختلف المجالات بما يحمي من الفقر ويقلل من العوامل المحرضة على نشوء الإرهاب وممارساته.

وشملت الإسهام الفاعل في بناء وحماية الأمن والاستقرار والسلام على المستوى الوطني والإقليمي والدولي وتعزيز عُرى التعاون وسبل الحوار بين الدول والشعوب والحضارات لما من شأنه حماية وتطوير المنافع والمصالح المشتركة، وتعزيز السلم والتضامن الإنساني، وكذا ترسيخ قيم العدالة الاجتماعية والمواطنة المتساوية والإنصاف والحل العادل للنزاعات المجتمعية وتحقيق الشراكة الوطنية في السلطة والثروة ومكافحة الجهل والفقر والمرض، إلى جانب صيانة السيادة الوطنية واحترام خصوصيات الشعب اليمني وخاصة المواضيع ذات الحساسية الثقافية والدينية والمذهبية المنسجمة مع حقوق الإنسان.

وجاء فيها، التزام أجهزة الدولة المختصة بالإجراءات القانونية في مكافحة الإرهاب، ولا يجوز لأي جهة عسكرية أو أمنية استخدام القوة خارج نطاق القانون، ولا يحق للدولة تسليم أي مواطن يمني لأي دولة أخرى تحت أي مبرر كان، بما في ذلك تهمة الإرهاب وتبذل الدولة قصارى جهودها لضمان محاكمتهم محاكمة عادلة أمام القضاء الوطني والدولي، وكذا تلتزم الدولة بمبادئ حقوق الإنسان المقرة في الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي صادقت عليها بلادنا في جميع إجراءات مكافحة الإرهاب.

وتضمنت المواد، لا تعتبر أي اتفاقية تعاون لمكافحة الإرهاب نافذة ما لم تكن مقرة من قبل السلطة التشريعية، ويجرم سلوك إساءة استخدام إمكانيات مكافحة الإرهاب واستغلالها في تصفية حسابات سياسية ، ولا يتم فتح أي جامعة أو معهد أو مدرسة إلا بتصريح من الجهة المختصة، وتجريم استخدام الأراضي اليمنية لأي غرض من شأنه دعم أو مساعدة العناصر الإرهابية, كتجنيد وتدريب مقاتلين يمنيين أو أجانب للقتال سواء في الداخل أو الخارج، إلى جانب تجريم استخدام ورقة الإرهاب للوصول لأي مكاسب سياسية.

وشملت تجريم القتل خارج نطاق القانون على وجه الإطلاق، وتلتزم الدولة بالمصادقة على الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب والملحقات والبروتوكول الخاص بها وموطنتها في التشريع الوطني، وتجريم تشكيل ميليشيات أو جماعات مسلحة خارج إطار القانون، وعدم جواز إنشاء محاكم استثنائية بأي حال من الأحوال.

ونصت المحددات الدستورية والقانونية، على أن الجريمة والعقوبة شخصية، ويحرم أخذ الرهائن، أو احتجاز أحد من أقارب المتهمين أو المشتبه بهم على ذمة أي قضية، بما في ذلك قضايا الإرهاب، وكذا التزام التعامل مع المواطنين الأجانب أو عديمي الجنسية أو مزدوجي الجنسية المتورطين في جرائم إرهابية, وفقا للقانون الوطني، إلى جانب التأكد من الوضع القانوني للمقيمين الأجانب ومن سلامة ملفاتهم من أي علاقة بالجرائم الإرهابية.

وتضمنت، تجريم أي شكل غير قانوني من أشكال التواجد العسكري الأجنبي داخل الأراضي اليمنية وكذا استخدام الأراضي اليمنية لقيام أي دوله أجنبية بعمليات عسكرية ضد أي طرف داخلي أو أي دولة أو جهة أو طرف خارجي، وأي جريمة إرهابية تقع داخل الأراضي اليمنية يعد التعامل معها حقاً سياديا لا يجوز التنازل عنه، وكذا تطوير وصياغة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب بحيث تتضمن بنودها (إضافة إلى المقاربات العسكرية والأمنية والاستخباراتية) الجوانب التشريعية والقانونية والسياسية والتربوية والتعليمية والتنموية (الاقتصادية والاجتماعية) والثقافية والإعلامية، والتوعية والإرشاد الديني، وكذلك العلاقات الخارجية والتعاون الإقليمي والدولي.

وشملت، حل القضايا العربية وفقا لقرارات الشرعية الدولية العادلة، وفي المقدمة قضية الشعب العربي الفلسطيني، وضرورة تحقيق العدالة واحترام السيادة وحقوق الشعوب في الحرية والكرامة، في ظل علاقات دولية متوازنة وعادلة.

وتضمن التقرير قرارات في هذا الجانب أكدت على رفض مؤتمر الحوار الوطني الشامل كل المحاولات لإلصاق تهمة الإرهاب بالدين الإسلامي، ويؤكد أن الإرهاب لا دين له ولا وطن ويحمل مسؤولية ذلك كل من يعمل على إقحام الدين الإسلامي في هذا، وكذا على الحكومة إسناد وتسهيل دور المنظمات الحقوقية التي تقوم بمتابعة ملف معتقلي جوانتانامو وقاعدة بإجرام وغيرها والسعي للإفراج عنهم واتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع.

وأكدت أن على الدولة أن تتخذ الإجراءات اللازمة من الاتصال والتواصل وبالاستفادة من الخبرات والتجارب السابقة والناجحة، لغرض استيعاب واحتواء أي من الجماعات المسلحة شريطة تخليها عن سلوك العنف في تحقيق مآربها، وتسليم ما بحوزتها من سلاح للدولة والجنوح للسلم وتقبلها المعطيات المجتمعية والاندماج فيها، وإذا ما رغبت، الانخراط في منظومة العمل السياسي، وكذا رعاية وتكريم أسر شهداء الجيش والأمن واللجان الشعبية الذين استشهدوا أثناء تأدية الواجب الوطني في مكافحة الإرهاب.

وتضمنت، الشروع الفوري بإنشاء وتجهيز مركز متخصص لتأهيل وإعادة دمج المفرج عنهم من المعتقلات الخارجية، وكذلك من يقضون عقوبات على ذمة قضايا إرهاب في الداخل ورفد السجون والمعتقلات الوطنية بالكادر المتخصص في علم النفس والعلوم الاجتماعية وعلماء الدين والعلوم الضرورية للتعامل مع المحكومين على ذمة قضايا الإرهاب والقضايا الجنائية، لما من شأنه إعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع، بحيث تكون فتره اعادة التأهيل مصاحبه لفترة العقوبة.

وفي ما يخص استرداد الأموال والأراضي المنهوبة الخاصة والعامة في الداخل والخارج بسبب سوء استخدام السلطة شملت المواد التي تضمنها التقرير إلزام الدولة باتخاذ إجراءات وآليات قانونية عاجلة وسريعة لاستعادة كافة الأراضي المنهوبة بما في ذلك الأراضي التي تم الاستيلاء عليها من قبل قيادات عسكريه وأمنية ومدنية وإعادة أموال وممتلكات الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني المنهوبة، وإعادة النظر في الأراضي المصروفة تحت مسمى الاستثمار، ومعالجة آثار الاستخدام السيئ والانتقائي للقانون، وإلغاء جميع التصرفات بالأصول العامة للدولة من قبل الحكومة الانتقالية.

كما شملت إلزام الدولة باستعادة المواقع الأثرية في الداخل والآثار والمخطوطات المنهوبة، وتلك المهربة للخارج وتشديد العقوبة القانونية بحق من يقوم بذلك، وسرعة إزالة كل التعديات في الأراضي المخصصة للمطارات والموانئ والمناطق الصناعية وأحرامها، إلى جانب إلزام الدولة بتحصيل الضرائب المستحقة للخزينة العامة لدى كبار المكلفين وجميع الشركات المتهربة ضريبيا وسرعة تفعيل قانون ضرائب الأرباح، ومنع إصدار قرارات الإعفاء الضريبي منعا باتا من قبل أي سلطة كانت.

وتضمنت أيضا، إصدار قانون ينظم جميع التصرفات التعاقدية الخاصة بالطاقة بما يخدم المصلحة العامة مع الالتزام بتشديد العقوبات عند المخالفة، وكذا التعويض العادل والعاجل للمواطنين الذين دخلت أراضيهم ضمن أراضي المصلحة العامة، إلى جانب إلزام الدولة سرعة إعادة الأراضي التي تم الاستيلاء عليها بدوافع سياسية أو مذهبية أو غيرها من الأسباب من قبل الدولة، وتم إحالة إدارتها لإدارة الوصايا والترب بوزارة الأوقاف والموثقة بالسجلات وإعادتها إلى أصحابها.

وأكدت على الغاء جميع العقود الاحتكارية في مجالات استغلال القطاعات النفطية والخدمات المرتبطة بها، وكذلك خدمات نقل المشتقات النفطية بما يحقق المصلحة العامة، وإلغاء جميع عقود الامتياز لشركات الاصطياد البحري المنتهكة لحقوق الصيادين المحليين والتي اضرت بالبيئة البحرية، وتفعيل الرقابة على أداء هذه الشركات ومقاضاتها حال انتهاكها لحقوق الصيادين أو إضرارها بالبيئة البحرية، وكذا إلغاء جميع عقود الاحتكار لشركات الاتصالات وغيرها، وإعطاء فرص متكافئة أمام سوق المنافسة في جميع القطاعات بما يحقق المصلحة العامة.

هذا ومن المقرر أن يستكمل استعراض تقرير فريق العدالة الانتقالية في الانعقاد المقبل للجلسة العامة الثالثة لمؤتمر الحوار الوطني الشامل صباح السبت المقبل.

ألتقي رئيس وأعضاء جمعية الحكمة اليمانية الخيرية

وزير الصحة يشيد بجهود جمعية الحكمة في تنفيذ المشاريع والمخيمات الطبية

عبدالخالق البحري

أكد الدكتور أحمد قاسم العنسي وزير الصحة العامة والسكان أهمية تفعيل التعاون والتنسيق المسبق قبل تنفيذ المشاريع الصحية بين وزارة الصحة والمنظمات والجمعيات الخيرية بهدف تنفيذ الأعمال والمشاريع الصحية وفق الاحتياج والأهمية الصحية..

جاء ذلك خلال لقائه في ديوان عام الوزارة رئيس مجلس إدارة جمعية الحكمة اليمانية الخيرية الشيخ طارق عبدالواسع والأستاذ نصر المقطري الأمين العام للجمعية والدكتور صلاح عبده قائد المشرف العام للمشاريع الطبية بالطبية وعدداً من قيادات وممثلي الجمعية..

وأشاد الأخ الوزير بالدور المتميز الذي تقوم به جمعية الحكمة اليمانية الخيرية في مختلف المجالات الصحية من خلال تنفيذ العديد من المخيمات الطبية وتقديم الكثير من المساعدات الخيرية والعينية والصحية للأسر الفقيرة وفي المناطق البعيدة والنائية سواء في أمانة العاصمة ومختلف محافظات الجمهورية..

داعياً إلى أهمية إيجاد تنسيق فاعل ومسبق بين الوزارة والجمعية ومكاتبها في المحافظات عند تنفيذ المخيمات والمشاريع الصحية والطبية لا سيما في مجال إقامة المخيمات الطبية وأدوية الغسيل الكلوي وتشغيل مراكز غسيل الكلى التي أنشأتها الجمعية في زبيد والقناوص بمحافظة الحديدة وفي مجال سوء التغذية

وعبر معالي الوزير عن شكره وتقديره لجهود الجمعية في المجال الطبي وقال: نفتح قلوبنا بكل ود وسنعمل على تذليل كافة الصعوبات..

إلى ذلك عبر الشيخ طارق عبدالواسع رئيس مجلس الإدارة بالجمعية عن تقديره لجهود الوزارة ومكاتبها في التعاون وتسهيل أعمال الجمعية في المجال الطبي، معبراً عن شكره وتقديره لجهود وزير الصحة ودوره الفاعل في تحسين وتطوير مستوى الخدمات الصحية والطبية على المستويين المركزي والطرفي..

وأفاد رئيس مجلس الإدارة بأن للجمعية العديد من الإسهامات في المجال الطبي من بناء كلية الصيدلة في جامعة عدن والمستشفى الكويتي التعاوني بالحديدة وإنشاء العيادات الخارجية بمستشفى ابن سيناء بالمكلا وتوزيع أدوية الغسيل الكلوي وتنفيذ ١٤ مخيماً طبياً مجانياً . وأختتم اللقاء بتكريم معالي الوزير ومنحه درع الجمعية تقديرا لجهوده في تحسين الأوضاع الصحية وتسهيل مهام وأعمال الجمعية في الأنشطة الطبية والصحية.

ندوة توعوية حول بناء الدولة والدستور الجديد

نورالدين القعاري

نفذ رُسُـل الحوار بالتعاون مع مجلس شباب شبوة أمس ندوة توعوية تركزت حول تحفيز المواطنين للمشاركة في بناء الدولة المدنية الحديثة باعتبارها مطلب كل مواطن يمني بمشاركة ١٥٠ مشاركاً ومشاركة من أبناء محافظتي شبوة ومارب.

وفي الندوة التي أقيمت بمديرية العين محافظة شبوة تحدث عبد الكافي الإرياني من فريق رسل الحوار، وقال أن الدستور يمثل الأُسس المتينة لأي دولة، سواءٌ كانت فدرالية أو مركزية, وأشار إلى أن الدستور هو وثيقة يضعها المجتمع ويلتزم بها الحاكم.

فيما أشار وليد مفرح إلى أن الدولة المدنية تستمد شرعيتها من إرادة الشعب بحيث يكون له حق تعينها ومراقبتها وعزلها إما بشكل مباشر أو عبر نوابه وممثليه بواسطة نظام انتخابي يكفل أعلى مستوى من المشاركة الجماع

القبض على المتهم الرئيسي بمقتل "السلفادور" في تعز

سلطان مغلس

أفادت الأجهزة الأمنية بمديرية العدين بمحافظة إب, تمكنها مساء أمس من إلقاء القبض على المدعو (ص.أ.س) المتهم الرئيسي بمقتل الفنان التشكيلي محمد علي السلفادور بعد قيامه وعصابة مسلحة بالسطو على محل ذهب, وكان الفنان التشكيلي السلفادور قد لقي حتفه أواخر رمضان الفائت في منطقة الروضة بمدينة تعز من قبل عصابة إجرامية يقودها المدعو (ص.أ.س) وهو ومن العناصر المطلوبين أمنياً والمتهمة بقضايا جنائية جسيمة

إلى ذلك ضبطت الأجهزة الأمنية بمديرية موزع بمحافظة تعز فجر أمس مبالغ مالية مزورة على متن حافلة نقل ركاب في النقطة الأمنية بمنطقة البرح.

وقال مصدر أمني بتعز في تصريح لـ"الثورة" أن المبالغ المالية المزورة تقدر بـ ١٠٨ الآف ريال يمني تم ضبطها على متن حافلة ركاب نوع (هايس) في النقطة الأمنية بمنطقة البرح غرب مدينة تعز مع اثنين من المتهمين كانت بحوزتهم تلك المبالغ من قبل أفراد أمن مديرية موزع, مشيرا الى أنه تم إحالة المبالغ المالية المزورة والمتهمين إلى الجهات المختصة ويجري حاليا التحقيق معهم واستكمال الإجراءات القانونية وفقاً للقانون.